



مخطط عمل الحكومة
لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية
رد السيد الوزير الأول على انشغالات
نواب المجلس الشعبي الوطني

13 فيفري 2020

بسم الله الرحمن الرحيم
و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني ،
السيدات والسادة النواب ،
الحضور الكريم ،

أودُ في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب على الإهتمام الكبير الذي حظي به مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وعلى التحليل والتساؤلات التي تمّ تقديمها، والصرحة التي ميّزت مجرى النقاش .
كما أودُ أن أقدمُ خالص شكري إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد سليمان شنين، الذي أدار هذا النقاش بحكمة مما ساهم في توفير هذا الجوّ الأخوي الذي تميّزت به المناقشةُ .

ولا يفوتني أن أشكر كذلك جميع أعضاء مجلسكم ممن أعربوا عن تشجيعهم وتأييدهم لما جاء به مخطط عمل الحكومة، كما أودُ أن أخص بالشكر كل من وجه نقداً بهدف التصحيح والتّصويب والذي نتقبله بصدور رحب .
إن جسامة المسؤولية المشتركة لصون استقرار البلاد وواجب المشاركة الإيجابية في بنائها أمور تقتضي من كافة القوى السياسية الوطنية الانتقال من المواجهة إلى التعاون البناء .

فقناعة الحكومة راسخة بأن طموحات شعبنا تفرض على كل الحيّرين والمخلصين من أبناء هذا الوطن على اختلاف انتماءاتهم، أن يُوجدوا جُهودهم من أجل تمكين بلادنا من رفع تحديات هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها .
وسأحاول الآن، التطرق لأكبر قدر ممكن من القضايا والانشغالات التي أثّرت من طرف السيدات والسادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني .

السيد الرئيس ،

السيدات والسادة النواب ،

أستهل تعقيبي بمسألة أعتبرها جوهرية، ألا وهي استعادة ثقة الشعب في دولته ومؤسساتها، والتي لن تتأتى إلا بإخلاص النية في توفير حوكمة رشيدة وإصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي حقيقي، ومعالجة الدواعي التي أدت إلى زعزعة هذه الثقة .

إن الحكومة واعية بأن إعادة مد جسور الثقة مع المواطنين تمر حتما بالالتزام الفعلي بالمصارحة والمكاشفة بعيدا عن التغليف والتضليل والتهرب وإطلاق الوعود الكاذبة.

فبناء الجزائر الجديدة ومواجهة التحديات وحل الأزمات التي تعرفها البلاد لن يتم بين ليلة وضحاها، بل يحتاج إلى جهد طويل ودراسات ورؤى ووضع تصورات لكيفية معالجتها.

إن الحكومة عازمة على استرجاع ثقة المواطن بتبني القيم الانسانية المفقودة وتعزيز ثقافة الإخلاص في العمل والمساءلة والمحاسبة وإطلاق الحريات ووضع ضوابط صارمة للمقصرين والعاثين بالقانون والمال العام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

بودي الآن أن أعقب على التساؤل الذي أثاره عدد من النواب بخصوص افتقار مخطط العمل إلى معطيات رقمية وآجال التنفيذ ومصادر التمويل.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مخطط العمل يتضمن أهدافا واضحة يسهل متابعتها وتقييم مدى تقدم تحقيقها، بما يعزز قيم الحكامة والشفافية والمساءلة التي نعتمز اعتمادها كمراجع أساسية نسترشد بها ونسعى إلى ترسيخها.

وهنا أؤكد لكم أن الحكومة التي أترأسها ليست حكومة وعود كاذبة، بل حكومة مصارحة ومكاشفة.

كما ينبغي أن أشير أن الحكومة قد وضعت على رأس أولوياتها تطوير نظام وطني للمعلومات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، سيمكن من ترجمة محاور مخطط عملها في المستقبل القريب إلى برامج قطاعية محددة مشفوعة بآجال تنفيذ دقيقة.

أما فيما يخص مصادر التمويل، فيجدر التوضيح بأن مخطط عمل الحكومة ليس برنامجا تنمويا، بل وثيقة تتضمن السياسات العامة في كافة الميادين، التي تهدف إلى تنفيذ البرنامج الرئاسي على مدى السنوات الخمس القادمة.

وعليه فإن الحكومة ستعتمد على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مقارنة متكاملة وشاملة تقوم على ترشيد الانفاق العمومي وتقليص مصاريف سير الدولة، مع إعادة ترتيب الأولويات بموجب قوانين المالية، التي تعد أنسب إطار لتمويل البرامج التنموية وتحديد آجال تنفيذها.

وإننا عازمون على تنويع الموارد المالية للبلاد بزيادة فعالية التحصيل الجبائي ومحاربة التهرب والغش الجبائين و مراجعة نظام المزايا الجبائية.

وستنصّب جهود الحكومة على تعبئة موارد اضافية، واستقطاب الادخار والكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لتمويل التنمية الاقتصادية. وأؤكد في هذا المقام أن تطوير الصيرفة الإسلامية سيشكل مجالا استدعمه الحكومة بكل قوة.

وسيتم كذلك توجيه موارد الدولة نحو مستحقيها الحقيقيين من الفئات الهشة والمستضعفة بما يحقق عدالة اجتماعية أكبر.

ووفق مقارنة تكاملية، فإن تدابير عصرنة الادارة وتبسيط ورقمنة الاجراءات لتحسين أدائها لاسيما في تخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، ستساهم في بلوغ الأهداف المحددة في مخطط عمل الحكومة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

لقد أثار بعض النواب ما اعتبروه عددا مبالغا فيه من الدوائر الوزارية المستحدثة. ففي هذا المقام أود الإشارة أن الحكومة الحالية تتكون في الحقيقة من 28 دائرة وزارية فقط وهو نفس عدد الوزارات في الحكومات السابقة، مع العلم أن توسعة الطاقم الحكومي لعدد من الوزراء

المنتدين وكتاب الدولة الذين لا يمتلكون تنظيمًا إداريًا منفصلاً عن الوزارات التابعين لها ولا ميزانيات مستقلة؛ لن ينتج عنه عبء مالي محسوس .

ويهدف هذا التوسيع إلى التكفل الأمثل بانشغالات المواطنين ودعم عدد من المجالات الواعدة وترقيتها إلى مصاف الأولويات الوطنية، لما لها من مساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

وبخصوص التدخلات المتعلقة بإصلاح جهاز الإدارة، فقد وضعت الحكومة نصب عينها تطهير الإدارة من الممارسات البالية والبيروقراطية عبر جملة من التدابير العملية التي تناولها بالتفصيل مخطط عمل الحكومة .

إن الإنشغال بتعزيز التسيير اللامركزي يتقاسمه الجهاز التنفيذي وسيسعى إلى تشجيعه لتحسين الأداء في مختلف المجالات .

وسنقوم خلال اجتماع الحكومة بالولاية الذي قرره السيد رئيس الجمهورية خلال الأيام القليلة المقبلة، بتحديد الأولويات وترجمة الإجراءات وضبط الآجال بدقة، للتطبيق الفعلي لكل ما جاء في برنامج الحكومة، وعلى رأسها تنفيذ المخطط الاستعجالي لتدارك فوارق التنمية المحلية، خاصة بالمناطق الجنوبية، والجبلية والريفية وفي ضواحي المدن .

وفي هذا المقام، أود أن أطمئن السادة النواب أن الحكومة تعي خصوصية وألوية وحساسية ملف التنمية وتعرب عن استعدادها للعمل من أجل التكفل بهذه الانشغالات لضمان التنمية المتوازنة عبر كافة جهات الوطن دون إقصاء أو تهميش .

إن هذا الموضوع الذي كان المحور الأساسي لتدخل غالبية النواب، يشكل أولوية قصوى لدى الحكومة التي لا تشاطرهم التشخيص فحسب، بل أيضا ضرورة توفير ظروف العيش الكريم لكل مواطنينا أينما وجدوا، و مهما كانت ولاية إقائهم .

ورغم اقتناعي التام بأن التأخر والاختلال اللذين ميزا مجهودات التنمية هو واقع ستعمل الحكومة على تداركه، إلا أن الأخطر من ذلك هو اعتبار هذا التأخر بمثابة التمييز بين مختلف مناطق البلاد .

بل إن الواقع الأكثر مرارة، هو وجود مناطق ظل وإقصاء حتى في عاصمة البلاد . فلا يمكن للجزائر أن تسيير بوتيرتين، فشعبنا يستحق تكفلا أفضل، أينما كان وحيثما وجد .

وتلتزم الحكومة في هذا المجال بضمان استمرار برامج البنى التحتية والتجهيز في مختلف مناطق الوطن، وفق مقاربة تشاركية جديدة .

وأشير بهذا الشأن إلى أن العمل جار حاليا لمراجعة المدونة الوطنية للمشاريع التنموية خاصة تلك التي جمدت أو أجلت أو لم يشرع فيها بعد، وإعادة ضبط أولويات تنفيذها في كل ولاية على أساس الاحتياجات الفعلية والإمكانيات المتوفرة والعائد الاجتماعي والاقتصادي وحسب خصوصيات كل منطقة .

السيد الرئيس ،

السيدات و السادة النواب ،

لقد أثار بعض النواب مسألة استرداد الأموال المنهوبة في إطار محاربة الفساد، وهنا يجدر التذكير بأن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد التي تم التصديق عليها من قبل بلادنا، تشكل الأداة القانونية الوحيدة التي تستوجب استرداد الأرصدة وغيرها من الأملاك غير المشروعة المتعلقة بالفساد .

وبالتالي فإنها تشكل الأداة الأنسب والأكثر ملائمة لتأسيس عمل الدولة في مسار استرجاع الأرصدة المتأتية من جرائم الفساد .

ولقد أثبتت التجارب الدولية في هذا المجال تعقد هذا النوع من العمليات وما تستوجبه من وقت لتجسيدها .

ولهذا هناك ثلاثة شروط مطلوبة لمباشرة مسار مصادرة الأملاك والأرصدة المنهوبة وإجلائها :

1. إثبات الأملاك والأرصدة المتأتية من الفساد وتحديد مكانها .

2. توفر منطوق الأحكام النهائية .

3. وجود اتفاقات المساعدة القضائية كدعامة للتعجيل بهذا المسار .

وجدير بالإشارة أن المادة 54 من قانون محاربة ومكافحة الفساد تنص على عدم تقادم الدعوى العمومية ولا العقوبة في حالة تحويل عائدات جرائم الفساد إلى الخارج .

أما من حيث المنهجية فإن وزارة العدل هي التي تحدد وتضع النظام العملياتي الضروري لتنفيذ هذا المسار .

السيد الرئيس ،

السيدات و السادة النواب ،

أود الآن أن أتطرق للمسائل الاقتصادية، لأؤكد بأن توفير المناخ الملائم للاستثمار يعد حجر الزاوية في سياسة التجديد الاقتصادي الذي تتعهد الحكومة بإطلاقه، عبر تنفيذ إصلاحات جريئة تخص جميع الفاعلين في الحياة الاقتصادية .

وسيتم ذلك من خلال سياسة صناعية تركز على تشمين الإمكانيات الصناعية والموارد الوطنية، وبروز اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة والقدرة التنافسية والجودة .

كما سيتم توفير العقار الصناعي اللازم للمستثمرين الحقيقيين من خلال التعجيل بوتيرة إنجاز المناطق الصناعية واسترجاع العقار غير المستغل وإنجاز مناطق نشاطات جديدة .

السيد الرئيس ،

السيدات و السادة النواب ،

إن الحكومة تدرك تماما التحديات التي سيتعين عليها رفعها بما يحقق الأمل الهائل الذي أثاره برنامج الرئيس .

ففي مجال السكن، أؤكد لكم عزم الحكومة على مضاعفة الجهود من أجل تسليم البرامج الجاري إنجازها في آجالها المحددة، واستكمال عمليات تهيئتها وربطها بمختلف الشبكات، بالتوازي مع حشد الموارد اللازمة لإطلاق البرنامج الطموح الذي أقره السيد رئيس الجمهورية من أجل إنجاز مليون سكن جديد .

ومن شأن هذا البرنامج أن يتيح إعطاء دَفْعٍ قَوِيٍّ للسكن الاجتماعي والريفي والإيجاري وصيغة التجزئة باعتبارها الصيغ المفضلة لدى الفئات المتوسطة والمحدودة الدخل، ولدى سكان المناطق الريفية والصحراوية، مع الحرص على ضمان الشفافية والعدالة في تحديد المستفيدين وتوزيع السكنات .

كما سنسهر على التكفل الأمثل بملفات المسح العقاري واستكمال البنايات ومطابقتها بما يضمن الحفاظ على حقوق الدولة والمواطنين، إلى جانب مكافحة المضاربة في العقارات وإعطاء صورة جمالية وحضارية لمدننا .

أما بالنسبة للإنشغالات التي طرحت حول مكافحة البطالة، أؤكدُ مواصلَةَ الجهود في مجال التشغيل من خلال مقاربة جديدة تعتمدُ على معالجة اقتصادية محضّة .

وأودُ في هذا المقام، أن أُجَدِّدَ عزم الحكومة على التكفل بإنشغالات الشباب العامل في إطار أجهزة الإدماج المهني والاجتماعي والأعوان المتعاقدين والمستخلفين، من خلال دراسة عميقة ومستفيضة لهذا المشكل الشائك، الذي وصفه أحد النواب الأفاضل بالقنبلة الموقوتة، لإيجاد الحلول الممكنة لمد الجسور الضرورية مع سوق العمل بغرض إدماجهم في الحياة العملية .

أما بخصوص قطاع الصحة الذي كان موضوع الكثير من التدخلات، فأود أن أذكر بالأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع من أجل ضمان تغطية صحية كاملة ومتساوية وذات جودة، إلى جانب تكثيف المؤسسات الجوارية الاستعجالية والعلاجية والتكفل الكلي بمصالح التوليد .

وفيما يخص التكفل بمرضى السرطان وضمان وفرة الدواء الخاص بالسرطان بمختلف أصنافه، تجدر الإشارة إلى أن تصريح وزير الصحة بشأن الأدوية المبتكرة (**Médicaments Innovants**) الخاصة بالعلاج الكيميائي (**Chimiothérapie**) والعلاج الموجه (**thérapie ciblée**) والعلاج المناعي (**Immunothérapie**) قد أخرج عن سياقه الصحيح.

فلم يرد في تصريح السيد الوزير أن الدولة تعتمز وقف شراء الأدوية الخاصة بالسرطان لاعتبارات إقتصادية، بل كان خطابه علميا موجهًا للخبراء والأخصائيين خلال الملتقى العلمي الدولي الخاص بالسرطان لحثهم على ضرورة مراعاة معيار الموازنة بين المنفعة الطبية للدواء (**Service Médical Rendu**) ونجاعة العمل الطبي.

وما يؤكد إلتزام الدولة بضمان وفرة دائمة للدواء الخاص بالسرطان هو تخصيصها لأكثر من 60 مليار دينار سنويا لتوفير أدوية ومسلزمات معالجة السرطان، مع العلم أن بعض أدوية السرطان التي توفرها الدولة تصل كلفتها السنوية إلى مليون سنتيم لكل مريض.

أما من حيث إنجاز الهياكل الخاصة بمعالجة السرطان فتجدر الإشارة أن مراكز جديدة قد تم استلامها في كل من تيزي وزو، وسيدي بلعباس، وتلمسان، والوادي، وورقلة، وبشار، وعنابة، وسطيف، وباتنة، وقريبا سيتم إستلام كل من مركز أدرار ومركز الأغواط.

وستواصل الجهود لإتمام إنجاز مراكز مكافحة السرطان في كل من تيارت، والمدية وبجاية، إلى جانب إطلاق أشغال مركز آخر بولاية الجلفة تجسيدا لقرار السيد رئيس الجمهورية .

السيد الرئيس،

السيدات و السادة النواب،

لقد تمحورت تدخلات عدد من النواب على اشكاليات الرفع من جودة منظومتنا التربوية. وبهذا الشأن فإننا عازمون على مواصلة الجهد في هذا الميدان لتكريس مبدأ ديمقراطية ومجانية التعليم والمرور من تحدي العدد الى كسب رهان الجودة لمواكبة مسار الحداثة والعصرنة من خلال توجيه الجهد نحو تحسين كفاءة المكونين وظروفهم الاجتماعية.

وسنعمد نفس المسعى لتقييم وادخال التحسينات اللازمة على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وفقا لمعايير الامتياز العلمي والأكاديمي من أجل التفتح على العالم والانسجام مع متطلبات النمو الإقتصادي.

كما سَيَحْظَى قطاع الفلاحة باهتمام أكبر عبر زيادة الدعم الموجه للاستثمار الفلاحي وزيادة فعالية آليات مرافقة الفلاحين وتطوير نظم وتقنيات الإنتاج الزراعي والحيواني، لاسيما في المناطق الصحراوية والهضاب العليا، من أجل تشكيل قاعدة صلبة لضمان الأمن الغذائي الوطني و بروز صناعة تحويلية غذائية تنافسية.

السيد الرئيس،

السيدات و السادة النواب،

إِنَّا مَاضُونَ بِعَوْنِ اللَّهِ فِي عَمَلِيَةِ الْإِصْلَاحِ عَلَى كُلِّ الْمَسْتَوِيَّاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ كَمَا كَلَّفَنَا بِذَلِكَ السَّيِّدُ رَئِيسَ الْجُمْهُورِيَّةِ، وَسَوْفَ نَتَعَاوَنُ وَنَنْسُقُ وَنَعْمَلُ مَعَ كُلِّ مَوْسَسَاتِ الْجُمْهُورِيَّةِ وَعَلَى رَأْسِهَا مَجْلِسِكُمْ الْمَوْقِر، حَتَّى يَتِمَّ تَحْقِيقُ مَا تَصْبُو إِلَيْهِ الْبِلَادُ مِنْ رِفَاهِيَّةٍ وَتَقَدُّمٍ وَنُمُوٍّ فِي كِنْفِ الْجُمْهُورِيَّةِ الْجَدِيدَةِ.

وقفنا الله وإياكم لما فيه خير العباد والبلاد

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار